OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

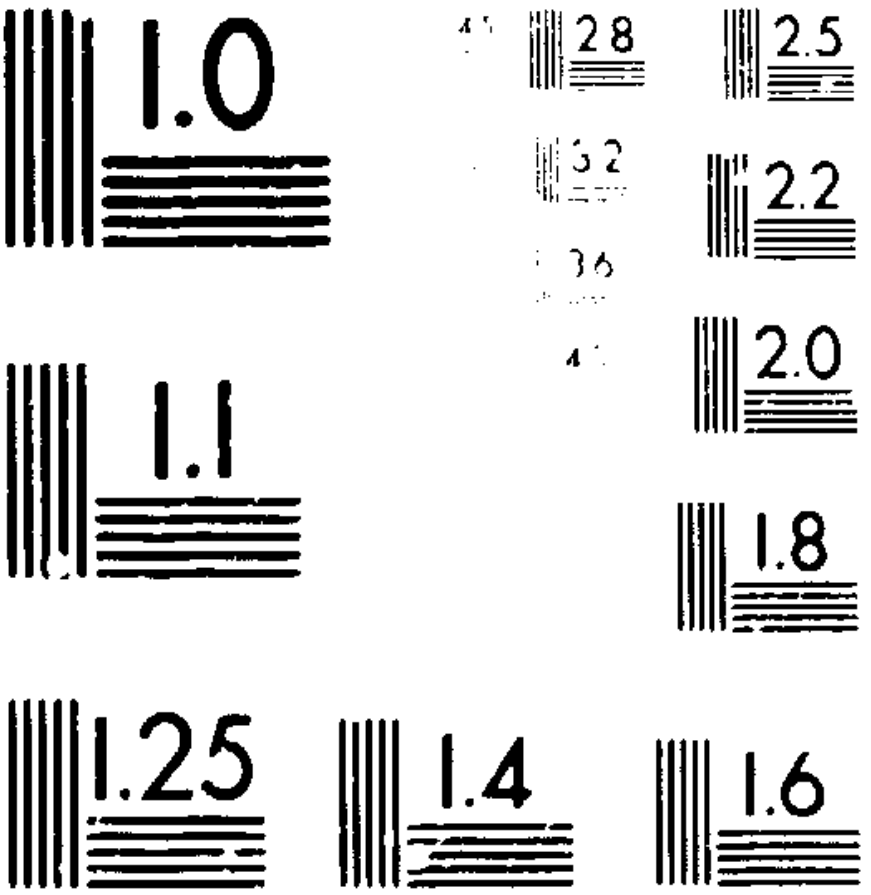

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL 1010a
(ANSI and ISO TEST CHART No. 2)

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
فيينا

برنامج خاص بعقد التنمية الصناعية لافريقيا

مبادئ توجيهية لاتخاذ الاجراءات ذات الأولوية على
على الصعيدين الوطني ودون الاقليمي
خلال المرحلة التحضيرية

(١٩٨٢ - ١٩٨٤)

اشتركت في إعدادها اللجنة الاقتصادية لافريقيا
ومنظمة الوحدة الافريقية
ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٨٣

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها على الاعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها .

يسمح بالاقتباس الحر من مادة هذا المنشور أو اعادة طباعتها بشرط ذكر المصدر وارسال نسخة من المنشور الذي يتضمن الجزء المقتبس أو المادة المعاد طباعتها .

ID/310

المحتويات

	الصفحة
مقدمة	١
الفصل	
الأول - الأنشطة التحضيرية على الصعيدين الوطني ودون الاقليمي..	٤
ألف - مفهوم الصناعات الأساسية	٤
باء - تحديد المشاريع الأساسية	٥
جيم - تنمية القدرات الدنيا اللازمة لتنفيذ المشاريع والبرامج الصناعية وبخاصة فيما يتعلق بالصناعات الأساسية	٧
الثاني - الترتيبات المؤسسية خلال المرحلة التحضيرية	١٠
ألف - تعيين مركز التنسيق التنفيذي	١٠
باء - اختيار خبير محلي وتعيين خبراء استشاريين دوليين .	١٠
جيم - تنظيم لجان التنسيق الوطنية	١١
دال - اشراك الخبراء الوطنيين	١٢
هاء - اعادة صياغة الخطط والسياسات الوطنية للتنمية الصناعية	١٢
واو - التعريف بعقد التنمية الصناعية لافريقيا	١٣
زاي - تنظيم الحلقات التدريبية الوطنية	١٣
حاء - تدعيم اللجان دون الاقليمية	١٤
طاء - اشراك الخبراء الدوليين الحكوميين	١٤
ياء - الدعاية للعقد على المستوى دون الاقليمي	١٥
الثالث - الملخص	١٥
ألف - على العهيد الوطني	١٥
باء - على المستوى دون الاقليمي	١٦
المرافق	
الأول - معايير اختيار المشروعات الصناعية الأساسية على العهيد الوطني	١٧
الثاني - معايير اختيار المشروعات الصناعية الأساسية المتعددة الجنسية ودون الاقليمية	١٩

تصدير

الغرض من هذه المبادىء التوجيهية هو تزويد أولئك المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي والصناعي على الصعيدين الوطني ودون الاقليمي باشارة واضحة ومقتضبة الى الخطوات الواجب اتخاذها خلال المرحلة التحضيرية من البرنامج الخاص بعقد التنمية الصناعية لافريقيا . ولما كانت هذه المبادىء التوجيهية ينظر اليها كأداة لتيسير اعداد خطط وبرامج جيدة الصياغة للتنمية الصناعية ، وكذلك لتقييم الترتيبات المؤسسية اللازمة ، فلابد من ان يقترن استخدامها ببرنامج خاص بعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، وهو اطار لصياغة وتنفيذ برامج على المستويات الوطنية ودون الاقليمية ، والاقليمية ، والدولية (ID/287) ، وقد اشتركت في اعداد كل من المنشورين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

وقد اعتمد المؤتمر السادس لوزراء الصناعة الأفريقيين النهج المتعدد القطاعات والمتعدد التخصصات للتخطيط الصناعي ، الموضح في المبادىء التوجيهية وفي الوثيقة ID/287 ، وأقر هذا النهج في اجتماع الوزراء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا وفي منظمة الوحدة الافريقية . وهو يختلف من أوجه عديدة عما كان يمارس في السابق ، ويدعو الى الرفض القاطع للتخطيط المعزول المجزأ الذي كان يجري في الماضي ، والى التحول الواضح عن الانشغال الزائد بمشاكل القطع الأجنبي التي تحدث خارج المنطقة . كما أن النهج الجديد مبنيّ على خطوة حاسمة باتجاه التنمية المتكاملة للموارد البشرية والآليات والقدرات التكنولوجية اللازمة لتقييم واستخدام الثروات الطبيعية والمواد الأولية التي تنعم بها المنطقة ، وتوسيع الأسواق المحلية ، وتوسيع نطاق جوانب التكامل . وتعزيز الصلات بين الصناعة وقطاعات الاقتصاد الأخرى وفقا للخطوط المقترحة في خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية لأفريقيا (A/S-11/14 ، المرفق الأول) .

وكل بلد مطالب بالحاح ، بعد ان يقوم بدراسة الجوانب المالية والتكنولوجية وجوانب الأيدي العاملة والأسواق وغير ذلك من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، بأن يعتمد استراتيجية وطنية تقوم على مجموعة من الصناعات الأساسية التي يتم اختيارها بعناية بما يتناسب مع موارده ومواده الأولية (لا سيما الطاقة) ، على أن تستكمل هذه الاستراتيجية بمشاريع استراتيجية داعمة ، الى جانب تقوية التعاون دون الاقليمي في تنمية صناعات أخرى . وبما أن البرنامج الخاص بالعقد لا يمكنه ، بمفرده ان يكون شاملا حقا ما لم تتخذ اجراءات على الصعيد الوطني ، فان المقترحات الواردة في هذه المبادىء التوجيهية انما ترمي الى مساعدة الحكومات في تخطيط برامجها الخاصة بالعقد كي تنفذ على الصعيد الوطني والصعيد المتعدد البلدان . واذا ما تم التخطيط بعناية لاستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات والتنمية القائمة على الاكتفاء الذاتي ، فلابد أن تؤدي الى تعزيز نظام الانتاج في المنطقة بصورة متبادلة وبما يتمشى مع أهداف البرنامج الخاص بالعقد الصناعي لأفريقيا ، وخطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية (A/S-11/14 ، المرفق الثاني) . والقصد من هذه المبادىء التوجيهية هو تسهيل عملية التخطيط الاستراتيجي هذه .

مقـــدمة

ان الهدف الأساسي لخطة عمل لاغوس بشأن تنفيذ استراتيجية منروفيـــا الخاصـــة بالتنمية الاقتصادية في افريقيا (A/S-11/14 ، المرفق الأول) ،والتي اعتمدها رؤســاء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، هو تعزيز التنمية الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة المتكاملة القائمة على الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي ، على الصعيدين الوطنـي والمتعدد البلدان ، من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوب أفريقيا . وتؤكد الخطـة كذلك على التعاون الاقتصادي ، على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي ، كسبيل لتحقيـق هذا الهدف الشامل . ويمكن تحقيق الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي عندمـــا يقـوم الطلب الداخلي بتنشيط النمو الاقتصادي ، وتستخدم الموارد المحلية ـ المادية منها والبشرية ـ لتلبية الاحتياجات الأساسية . ولابد للبلدان الأفريقية ، كي تحقق اكتفاءها الذاتي ، من أن تنمي وتعزز قدراتها (من مهارات ودراية وخبرة وغيرها) لانجاز مختلف مراحل مشروع ما ، أي تصوره وتحديده واعداده وتقديره وتنفيذه ، وتشغيـل وتقيـــم مرافق الانتاج .

وقد تطور الفرع الصناعي من خطة عمل لاغوس عن مناقشات ومقررات مؤتمري وزراء الصناعة الأفريقيين ، الرابع والخامس ، اللذين عقدا تحت رعاية اللجنة الاقتصاديـــة لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . ويرمـــي هذا الفرع الى تنمية الصناعات الضرورية للتنمية الاقتصادية ، وبخاصة الانتاج الزراعي، والتخزين والتجهيز ، والنقل والاتصالات ، واستخراج المعادن وتجهيزها ، كما يرمي الى تشجيع تنمية واستخدام موارد الطاقة المحلية . ولذا فهو يشدد على تنمية بعض الصناعات الأساسية ـ المعدنية ، والكيميائية ، والهندسية الخ . ـ التي يمكنها توفير ارتباطات فعالة بقطاعات الاقتصاد الأخرى (A/S-11/14 ، المرفق الأول ، الفقرة ٦٧) .

وقد أكد المؤتمر الرابع لوزراء الصناعة الأفريقيين ، عند مناقشته للتصنيع في افريقيا ، على ضرورة بحث السياسات والاستراتيجيات القائمة بغية اعادة تشكيلها لتسريع عملية التصنيع في افريقيا . وطلب المؤتمر ، في النتيجة الأولى التي توصل الى اتفاق بشأنها ، الـى اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو عقد ندوة اقليمية بشأن السياسات والاستراتيجيات الصناعية ، وقد عقدت هذه الندوة في نيروبي في عـام ١٩٧٩ . وقد تضمن تقرير الندوة توصيات بشأن السياسات والاستراتيجيات اللازمة ، في جملة أمور،

لتطوير الهياكل الأساسية والمؤسسات المناسبة ، وتنمية الموارد البشرية والطبيعية ، واقامة صلات بين الزراعة والصناعة ، وتنمية عمليات الاستثمار والتسويق والتعاون .

وجاء المؤتمر الخامس لوزراء الصناعة الافريقيين ، الذي عقد في أديس أبابا بأثيوبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، فصادق (في القرار ٤ (د - ٥)) على جميع التوصيات التي وضعتها الندوة ، وطلب الى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، والمدير التنفيذي لليونيدو ، اتخاذ الاجراءات المناسبة لاعلان الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ عقدا للتنمية الصناعية لافريقيا . وحظيت التوصية بتأييد مؤتمر اليونيدو العام الثالث الذي عقد في نيودلهي في شباط/فبراير ١٩٨٠ ، ثم أقرتها القمة الاقتصادية لمنظمة الوحدة الافريقية في لاغوس في أيار/مايو ١٩٨٠ . وقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في قرارها ٦٦/٣٥ باء ، المؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الثمانينات عقدا للتنمية الصناعية لأفريقيا ، فأعطت العقد بذلك اعترافا عالميا .

وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ، أعدّت مقترحات بشأن صياغة وتنفيذ برنامج خاص بعقد التنمية الصناعية لافريقيا (١٩٨٠ - ١٩٩٠) في اجتماع الخبراء الدولي الحكومي المعني ببرنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ١٧ الى ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ . وأقر المؤتمر السادس لوزراء الصناعة الافريقيين (٢٣ - ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١) هذه المقترحات المبنية على أساس المبدأين التوأمين ، أي الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي ، وذلك في القرار ١ (د-٦) ، كما اعتمدها المؤتمر الوزاري الثامن للجنة الاقتصادية لافريقيا (طرابلس ، ٢٧ - ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٢) في القرار ٤٤٢ (د - ١٧) ، ومجلس التنمية الصناعية لليونيدو (فيينا ، أيار/مايو ١٩٨٢) .

وأكدت المقترحات من جديد على النهج المتكامل في تناول الأنشطة الصناعية والأنشطة المتصلة بها وعلى الترابط القائم بينها . وكررت كذلك مرة أخرى أهمية تنمية صناعات أساسية في القطاعات الفرعية ، المعدنية والكيميائية والهندسية وغيرها ، قادرة ، بما لها من تأثيرات وصلية في كلا الاتجاهين ، على ارساء قاعدة صناعية ، والعمل كحافز لتنمية صناعات أخرى وتسريع النمو والتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . وأوصى بأن تكون تنمية بعض الصناعات - تلك الكثيفة الاستخدام لرأس المال ، والتي تحتاج الى تكنولوجيا معقدة ومتطورة ، والتي هي رهن بوفورات الانتاج الكبير ، وتحتاج الى قدر كبير من الطاقة - على الصعيد المتعدد الجنسية أو الصعيد دون الاقليمي . وهناك سبب آخر لانشاء صناعات على الصعيد المتعدد الجنسية أو الصعيد دون الاقليمي وهو أنه ، بالنظر الى الهياكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة ، ومستويات التنمية ، وعدم كفاية الموارد المالية والبشرية والمهنية ، فانه ما من بلد في افريقيا يعتبر في وضع يمكنه من تنفيذ كامل برنامج العقد بمفرده .

ويقتضي التنفيذ الناجح للبرنامج الخاص بعقد التنمية الصناعية لافريقيا تنمية الموارد البشرية والتكنولوجية ، والقدرة على تعبئة الموارد المالية ، وانشاء أو تعزيز القدرات المناسبة لخدمة وتوسيع عملية التصنيع على المستويين الوطني ودون الاقليمي.

وتوجد لدى معظم البلدان الافريقية خطط وبرامج وطنية اعتمدتها الأجهزة التشريعية في حكوماتها ، وتقوم حاليا بتوجيه أنماط التصنيع . لذا فان المبادئ التوجيهية الحالية تقترح أن تقوم الحكومات الافريقية بدراسة خططها وبرامجها للتصنيع ، وأن تحللها تحليلا نقديا ، وأن تجري تقييما للطريقة التي يمكن بها ادماج أهداف برنامج العقد والسياسات والمشاريع والبرامج التي ينطوي عليها في سياساتها وخططها وبرامجها الوطنية الخاصة بالتنمية الصناعية .

وتشتمل الأنشطة التحضيرية للبرنامج الخاص بعقد التنمية الصناعية لأفريقيا على الأمور التالية :

(أ) اجراء دراسات استقصائية للصناعات القائمة فيما يختص بالتنظيم ، وتوافر ومصادر المواد الخام والطاقة ، والتكنولوجيا ، ورأس المال المادي والبشري ، ورسم التدابير لانعاش الصناعات المعتلة ، وتحسين كفاءة وقدرة مستويات الاستخدام ؛

(ب) تحديد وصياغة وتشجيع وتنفيذ المشاريع والأنشطة الأخرى ، لا سيما المشاريع والبرامج المتعلقة بالصناعات الأساسية ، القائمة على الأهداف التي يرمي اليها البرنامج الخاص بالعقد ، مما يضمن أن يرسى بشكل وطيد في القارة الأفريقية السبيل الى التصنيع القائم على الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات ؛

(ج) تقييم وتحديد القدرات التكنولوجية وقدرات القوى العاملة ، وبخاصة على مستوى الادارة المتوسطة والمهندسين والتقنيين والحرفيين ،وهي القدرات الضرورية للتنمية الصناعية وما يتصل بها . وهذا من شأنه التقليل من اعتماد البلدان الافريقية على الخبرات الأجنبية ؛

(د) تقدير الاحتياجات التدريبية والمؤسسية ، وتطوير أساليب تلبية تلك الاحتياجات ؛

(هـ) تعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية ، مع التركيز بنوع خاص ، وحيثما يكون ذلك عمليا ، على النهجين الاقليمي ودون الاقليمي ؛

(و) تحديد واقامة مجمّعات صناعية كبيرة ، متعددة الجنسية ومتكاملة ، للصناعات الأساسية التي كانت تحظى بأولوية عالية في أكثر من بلد واحد والتي يتعذر على بلد واحد أن ينشئها بمفرده نظرا لخصائصها ، وما يترتب عليها من آثار مالية .

ونظرا للضيق النسبي للوقت المتاح لاعداد هذه المبادئ التوجيهية ، فانه من غير المحتمل أن تغطى جميع جوانب تنفيذ البرنامج الخاص بالعقد على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية . لذا ، يرجى من البلدان أن تقوم ، بصورة افرادية وجماعية، بدراسة آثار مختلف أنشطة المرحلة التحضيرية (١٩٨٢ - ١٩٨٤) للبرنامج الخاص بالعقد ، وأن تنظر في الاقتراحات المتعلقة باستحداث آليات مثل المراكز التنفيذية واللجان المتعددة الأوجه لمباشرة العمل وتنسيق الأنشطة التحضيرية المطلوبة لصياغة وتنفيذ البرنامج .

الفصل الأول - الأنشطة التحضيرية على الصعيدين الوطني ودون الاقليمي

ألف - مفهوم الصناعات الأساسية

حدد كل من برنامج عمل لاغوس والبرنامج الخاص بعقد التنمية الصناعية لافريقيا الصناعات ذات الأولوية ، بما في ذلك ، الصناعات الأساسية - التعدينية والهندسية والكيميائية - التي توفر المدخلات الجوهرية والاستراتيجية للصناعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى ، لاسيما قطاع الأغذية والزراعة ، وهو القطاع الذي يمنح الأولوية العليا . ونظرا لأنه من غير العملي من الناحية الفعلية بالنسبة لأي بلد أن يقوم بتنمية جميع الصناعات ذات الأولوية في وقت واحد ، فينبغي أن يختار كل بلد أو مجموعة من البلدان ما يسمى الصناعات الأساسية - وهي صناعات " لها أولويات بين الأولويات " ، وتكون بسبب خصيصة أو أكثر من الخصائص التالية قادرة على :

(أ) توفير صلات واسعة مع الصناعات والقطاعات الاقتصادية الأخرى ، لاسيما قطاعات الزراعة والتعدين والنقل والبناء والتشييد والطاقة ؛

(ب) الاسهام في خلق قاعدة صناعية تقوم على الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي ؛

(ج) تقليل الاعتماد على مدخلات عوامل الانتاج الخارجية ؛

(د) كسب نقد أجنبي لاستخدامه في تنمية قطاعات أخرى .

وهناك فئتان من الصناعات الأساسية محددتان في هذه المبادئ التوجيهية ، هما : الصناعات القائمة على الهندسة ، والصناعات القائمة على الموارد .

١ - الصناعات الأساسية القائمة على الهندسة

تعرف الصناعات الأساسية القائمة على الهندسة بأنها المجموعة الدنيا من الصناعات الهندسية التي تمكن بلد أو مجموعة من البلدان من الوفاء بمتطلباتها الهندسية الأساسية ، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة . وينبغي أن يكون بمقدور هذه الصناعات أن تمد كل من الصناعة والقطاعات الأخرى ذات الأولوية (الزراعة والنقل والاتصالات والطاقة) بالمعدات وقطع الغيار والأجزاء المكونة . وتتضمن الصناعات الأساسية القائمة على الهندسة ما يلي : مرافق السباكة ، والمطروقات ، والمعالجة الحرارية ، وورش المكنات وغرف العدد وورش التصنيع والطلاء بالدعادن . ونظرا لأن منتجات هذه الصناعات الأساسية ، بما فيها العدد اليدوية والأدوات والمعدات الزراعية ومعدات النقل وغيرها من السلع الهندسية وقطع وأجزاء معينة - تستدم جميع الأنشطة الاقتصادية ، فهي صناعات لازمة لتحقيق هدفي خطة عمل لاغوس . وينبغي أن يذكر أن عدم توافر القطع

والأجزاء ، بسبب عدم كفاية النقد الأجنبي أو توقف الموردين عن صناعتها ، يصبح بصفة متزايدة السبب الرئيسي وراء استخدام المصانع القائمة بقدرة منخفضة ، أو اغلاقها . ومن ثم ، فلم يعد أمام معظم البلدان الافريقية من خيار سوى أن تنمي تركيبة من المرافق الآنفة الذكر بما يتفق مع مستوى تطورها الاقتصادي .

٢ - الصناعات الأساسية القائمة على الموارد

تعرف الصناعات الأساسية القائمة على الموارد بأنها الصناعات التي تستعمل موارد متوافرة محليا ، وتشكل نواة لتوفير المدخلات الأساسية اللازمة للصناعة وغيرها من القطاعات ذات الأولوية ، أو التي تنتج السلع والخدمات للوفاء بالحاجات الأساسية .

وتتضمن الأمثلة على الصناعات الأساسية القائمة على الموارد : الحديد والصلب والمنتجات الهندسية من ركاز الحديد المحلي وفحم الكوك أو الغاز الطبيعي المحلي ؛ والأسمدة والمواد الكيميائية ذات الصلة من الفوسفات الصخري المحلي والغاز الطبيعي المحلي ؛ والمنسوجات التي تعتمد على القطن المحلي ؛ واللحوم والجلود والمنتجات ذات الصلة من الماشية المحلية ؛ واللب والورق والمنتجات ذات الصلة من الأخشاب المحلية . ويمكن استخدام القدرة الكهربائية الوفيرة والرخيصة الى حد معقول (يقدر أن افريقيا تستحوذ على نحو ٣٠ في المائة من اجمالي جهد القوى الكهرومائية في العالم) وذلك في الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للكهرباء ، مثل الصناعات المنتجة للألومنيوم والنحاس والحديد (بالاختزال في الفرن القوسي) والكروم الحديدي والمنغنيز الحديدي والمغنيزيوم والزنك والنشادر (من الهيدروجين الاليكتروني) وكربيد الكالسيوم وحامض الفوسفوريك (الحراري الكهربائي) ، والصودا الكاوية / الكلورين وكلورات الصوديوم والبوتاسيوم . كما أن الصناعات القائمة على استعمال الموارد المحلية تعطي بلدا ما أو مجموعة من البلدان ميزات نسبية واضحة على البلدان الأخرى داخل المنطقة أو خارجها . وفي الحالات التي تكون فيها للبلدان من المجموعة نفسها موارد مماثلة أو مكملة ، فانه ينبغي لها أن تتضافر فيما بينها لاستغلال هذه الميزات النسبية .

باء - تحديد المشاريع الأساسية

١ - على الصعيد الوطني

تشمل الخطوات التي ينبغي اتخاذها على الصعيد الوطني لتحديد واختيار الصناعات الأساسية للبرنامج الوطني ما يلي :

(أ) استعراض الهيكل الصناعي للبلد ؛

(ب) تقييم موارد البلد (المواد الخام والطاقة والأيدي العاملة والتمويل... الخ) ؛

(ج) تحديد العرض والطلب بالنسبة للمنتجات التي يمكن تصنيعها باستخدام الموارد المحلية المؤكدة في(ب) أعلاه ؛

(د) استعراض الخطة الصناعية الوطنية ، ان وجدت ، بغية ايضاح أي عناصر لا تتمشى مع البرنامج الخاص بعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، والتأكيد على تلك العناصر التي تتفق مع صناعات البلد الأساسية ؛

(هـ) استعراض مرافق الانتاج القائمة ، وبخاصة تلك التي تعاني من قدرات فائضة ، بغية تحديد مدى توافقها مع أهداف وبرامج العقد وروابطها بالصناعات المتصلة وبخاصة الصناعات الأساسية ؛

(و) التحليل النقدي للصناعات الأساسية ، أو الصناعات التي يمكن أن تستخدم كأساس للصناعات الأساسية ، وتقييم الاحتياجات من قطع الغيار والاجزاء (للأنشطة الزراعية وأنشطة النقل ، والأنشطة الصناعية الأكثر شيوعا) التي تستطيع الصناعات الأساسية الهندسية انتاجها ؛

(ز) استعراض المشاريع المقترحة ، والمشاريع القائمة ، والتوسعات المخططة لمرافق الانتاج القائمة ؛

(ح) تحديد مشاريع جديدة ، وتعديل المشاريع القائمة الناجمة عن مدخلات ومخرجات داخل القطاعات وفيما بينها ؛

(ط) تصنيف المشاريع الأساسية التي تم تحديدها ، وذلك الى مشاريع وطنية في المقام الأول ، ومشاريع تحتاج الى عمل جماعي على الصعيد دون الاقليمي أو المتعدد الجنسية ؛

(ي) اعادة فحص أحكام وشروط عقود المستثمرين الأجانب الذين اذا تركوا وشأنهم ، فقد يوجهون استثماراتهم الى مشاريع لا تتفق مع الاستراتيجية الأساسية . بل قد تكون ضارة بها .

٢ - على الصعيد دون الاقليمي

يتطلب تحديد واختيار المشاريع الأساسية المتعددة الجنسية لبرنامج دون اقليمي، عقد اجتماع أو اجتماعات خبراء لبحث المشاريع المتعددة الجنسية التي تقدمها بلدان فردية وكذلك منظمات دولية حكومية . ولكي يتم اختيار المشاريع فانها ينبغي أن :

(أ) تستعمل مدخلات تكميلية من بلدان أفريقية ، اذا لم تكن جميع المدخلات الضرورية متوافرة في البلد المضيف ؛

(ب) توفر مدخلات وسيطة لمزيد من التجهيز أو التصنيع أو التجميع في بلدان افريقية أخرى ؛

(ج) تعزز التعاون الصناعي فيما بين البلدان الافريقية ؛

(د) تحوز القدرة على التصدير الى خارج المنطقة الفرعية اذا دعمت بعمل جماعي ؛

(هـ) تكون لديها قدرة كافية على تلبية طلب السوق ، في مجموعة من البلدان أو في المنطقة الفرعية لفترة تتراوح من خمس الى عشر سنوات ؛

(و) أن يكون باستطاعتها انتاج سلع يمكنها المنافسة في السوق العالمية أو مع منتجات مماثلة مستوردة من خارج المنطقة بفضل وفورات الانتاج الكبير التي يحققها حجم البلدان المتعددة ؛

(ح) وترد في المرفق ، معايير أكثر تحديدا لاختيار مشاريع أساسية صناعية متعددة الجنسية ودون اقليمية .

جيم - تنمية القدرات الدنيا اللازمة لتنفيذ المشاريع والبرامج الصناعية وبخاصة فيما يتعلق بالصناعات الأساسية

هناك نشاطان رئيسيان ينبغي تنفيذهما أثناء الفترة التحضيرية ، وهما أولا ادماج البرنامج الخاص بالعقد في خطط التنمية الصناعية الوطنية ، وثانيا بدء اجراءات لتنمية القدرات الوطنية الضرورية لتنفيذ الخطط .

١ - على الصعيد الوطني

ينبغي الاضطلاع بالأنشطة التالية :

(أ) صياغة خطط وبرامج قطاعية ، بما في ذلك التنمية المتكاملة ، واستعمال المواد الخام والمواد الوسيطة الصناعية ، وتدريب نواة من التقنيين على أعلى مستوى في الفروع الصناعية التي يتم اختيارها للتنمية ؛

(ب) تحديد المشاريع وصياغتها وتنسيقها :

'١' تحديد المشاريع ، واعدادها وتقييمها ؛

'٢' الدراسات السابقة للاستثمار ؛

'٣' الاعداد والتقييم والتفاوض بشأن المواصفات والعطاءات والعقود ؛

'٤' تدبير المعدات والتكنولوجيا والادارة والخدمات الاستشارية ؛

'٥' التخطيط المالي والادارة المالية اللازمين لتنفيذ المشاريع .

(ج) التطوير والاستعمال الأمثل للقوى العاملة اللازمة للتنمية الصناعية ، وبخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الأساسية الصناعية . وينبغي ايلاء المرأة اهتماما كاملا ؛

(د) تخطيط الطاقة وتنميتها ، وبخاصة بالنسبة للمشاريع الأساسية الصناعية ؛

(هـ) الحشد والاستخدام الأمثل لكل من الموارد المالية المحلية والخارجية اللازمة لتنفيذ البرنامج الخاص بالعقد ، لاسيما بالنسبة للمشاريع الأساسية الصناعية ؛

(و) اجراء دراسات تسويقية واستحداث تدابير ملائمة لتنشيط التجارة ؛

(ز) تحسين تدفق وتفسير المعلومات المتعلقة بالجوانب الرئيسية للأنشطة الصناعية ؛

(ح) تنسيق الأنشطة بين الوزارات ، ووكلاء الانتاج والتوزيع ، الخ .

وينبغي تقييم كفاءة الجهاز الحكومي في تخصيص الموارد وتنظيم الانتاج الصناعي . كما ينبغي تركيز الاهتمام على تبادل الخبرات بين وزارات الصناعة والوزارات والمؤسسات الحكومية المسؤولة عن مجالات مثل الزراعة ، والتجارة الداخلية والخارجية ، والمناجم والتعدين ، والقوى الكهربية ، والنقل والاتصالات ، والسياسات النقدية والمالية ، والخدمات الاحصائية ، والبحوث الصناعية .

وعلى الصعيد القطاعي ، من الأهمية تنظيم وزارات الصناعة ، والمؤسسات الصناعية شبه الحكومية وغيرها من المؤسسات ، وتزويدها بالموظفين على نحو يفضي الى التخصص والتكامل . وهكذا ينبغي لوزارات الصناعة العمل على اقامة علاقة تنسيقية متناسقة مع الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى ، وتشجيع الأنشطة القائمة على المساندة المتبادلة وتبادل الخبرات .

٢- على الصعيد دون الاقليمي

ستؤدي تنمية القدرات الوطنية بصورة آلية الى زيادة القدرات الجماعية على الصعيد دون الاقليمي . ومع ذلك ، يمكن لبعض الأنشطة التي تستهدف تنمية القدرة الوطنية أن تكون أكثر فعالية على الصعيد دون الاقليمي ؛ وتشمل هذه الأنشطة : الحصول على المواد الخام ، وانتاج الطاقة ، وتدريب القوى العاملة التكنولوجية والادارية ؛ وتعبئة الأموال اللازمة للاستثمار .

وثمة توصية بأن تضطلع البلدان الواقعة في منطقة فرعية بصورة مشتركة بالأنشطة التالية بغية تنمية قدراتها على تنفيذ البرنامج الخاص بالعقد :

(أ) تنمية واستخدام الأيدي العاملة والطاقة للتدريب الخاص بالتصنيع على الصعيد دون الاقليمي في مجالات التخطيط القطاعي ، وتخطيط المشاريع ، وتقييم الجهاز الحكومي للتنمية الصناعية ، والتعبئة المالية من أجل التنمية الصناعية ؛

(ب) حشد مرافق التدريب الوطنية ، لاسيما بالنسبة لتخطيط النظام التعليمي واعادة تشكيله ، وتدريب المدربين ، والتدريب على مهارات صناعية متخصصة ؛

(ج) تنظيم حلقات تدريبية واجتماعات دون اقليمية لبدء العمل في تنفيذ مشاريع متعددة الجنسية ؛

(د) تنظيم اجتماعات استشارية لتأمين المواد الخام الصناعية والطاقة ، وتوسيع نطاق التجارة ، وضمان التمويل اللازم ؛

(هـ) تدعيم الأجهزة القائمة ، الاقليمية ودون الاقليمية ، الخاصة بالمشاورات والمفاوضات الصناعية والتحكيم الصناعي ، علاوة على تبادل المعلومات حول التكنولوجيا والمسائل ذات الصلة ، بما في ذلك الشروط والأوضاع المنظمة للعقود والاقتناء المشترك للتكنولوجيا ، أو انشاء أجهزة جديدة ؛

(و) تعزيز الاتحادات دون الاقليمية للمنتجين والموزعين والمستهلكين لكل منتج صناعي رئيسي أو لمجموعات المنتجات التي سيجري تبادلها فيما بين البلدان المعنية .

الفصل الثاني- الترتيبات المؤسسية خلال المرحلة التحضيرية

ألف - تعيين مركز التنسيق التنفيذي

وافق رؤساء الدول والحكومات الافريقيين على خطة عمل لاغوس بسبب أهميتها الجوهرية في رسم طريق جديد للتنمية الافريقيه . ولذلك ، فانه لن يتسنى تنفيذ البرنامج الخاص بعقد التنمية الصناعية لافريقيا الا اذا بذلت الحكومات الافريقية جهودا رئيسية خلال المرحلة التحضيرية (١٩٨٢ - ١٩٨٤) . وهكذا ، يقتضي الأمر استعراض السياسات الرئيسية للتنمية الصناعية على الصعيد الوطني ، واعتماد سياسات من أجل تعزيز التعاون الصناعي دون الاقليمي . ولكن يتسنى كفالة التنفيذ السلس والحازم لسياسات وبرامج التنمية الصناعية المتعددة الجوانب ، ينبغي للبلدان تعيين مركز تنفيذي بغرض تنسيق تنفيذ عقد التنمية الصناعية لافريقيا على الصعيد الوطني. وينبغي أن يكون مقر هذا المركز في مكتب رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو وزارة الصناعة أو وزارة التخطيط حسب الاقتضاء وينبغي أن يمكنه موقعه من سهولة اكتساب طابع متعدد القطاعات ومتعدد التخصصات ، ومن ممارسة تأثير تنسيقي كبير على السياسات . ويمكن الاستفادة من اللجان أو المؤسسات القائمة اذا ما أدت الدور المتوقع من المركز التنفيذي . وينبغي لهذا المركز أن يقيم علاقة خاصة مع الوزارة المسؤولة عن التنمية الصناعية .

وينبغي أن تكون الوظائف الرئيسية لمركز التنسيق التنفيذي كما يلي :

(أ) العمل بمثابة أمانة للجنة التنسيق الوطنية ؛

(ب) معالجة الاعمال اليومية المتعلقة بالعقد ، واقامة اتصال مع المنظمات المنسقة (اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، واليونيدو) والهيئات التي انشئت على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي من أجل تنفيذ البرامج ذات الصلة بالعقد .

باء - اختيار خبير محلي وتعيين خبراء استشاريين دوليين

ينبغي قيام الحكومة باختيار خبير محلي بالتعاون مع اللجنة المشتركة بين امانات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو . وينبغي ان يمثل الخبير، الذي ينبغي تكليفه بالعمل في المركز التنفيذي ، حلقة الاتصال المباشرة مع اللجنة المشتركة بين الامانات على الصعيد القطري خلال المراحل الأولى ، كما ينبغي له مساعدة الحكومة في انشاء لجنة تنسيق وطنية وفي الاضطلاع بانشطتها أثناء المرحلة التحضيرية . وينبغي للخبير أن يكون ذا نفوذ ومن نوعية عالية ، وعلى درجة عالية من الخبرة ، وقادرا على تنسيق الانشطة وملما بتخليل وتنفيذ المشاريع الصناعية

وبارتباطاتها بالقطاعات الأخرى ، لا سيما الزراعة ، والموارد الطبيعية والنقل والطاقة .

وفيما يتعلق بتلك الانشطة التي تتطلب توافر خبرة عملية خاصة ، فسوف تقوم اللجنة المشتركة بين الأمانات ، بناء على طلب من الخبير المحلي ، بتعيين خبراء استشاريين دوليين ؛ و"الخبراء الاستشاريون الدوليون" يمكن أن يكونوا خبراء من المنطقة مؤهلين لتوفير الخبرة العملية المنشودة . وسيعين الخبراء الاستشاريون لاجراء دراسات في مجالات تحددها لجنة التنسيق الوطنية ، وتتطلب خبرة عملية ليست متاحة داخل لجنة التنسيق الوطنية نفسها ، ولا يمتلكها الخبراء الوطنيون . وستقوم واجبات ومهام الخبراء الاستشاريين الدوليين على الطبيعة المعينة للطلب المحال الى اللجنة المشتركة بين الامانات عن طريق المركز التنفيذي .

جيم - تنظيم لجان التنسيق الوطنية (١)

سيقدم الخبير المحلي المساعدة للمركز التنفيذي في دعم أو انشاء لجنة التنسيق الوطنية التي ينبغي أن تكون عضويتها ذات طبيعة تتسم بتعدد القطاعات والتخصصات. وستختار لجنة التنسيق الوطنية رئيسها الذي سيترأس اجتماعاتها وحلقاتها التدريبية الوطنية . وينبغي تشكيل لجنة التنسيق الوطنية من ممثلين رفيعي المستوى من الجهات التالية :

(أ) مكتب رئيس الدولة أو رئيس الوزراء ، ووزارات الصناعة والتخطيط والزراعة ، والموارد الطبيعية والطاقة والمالية والنقل والاتصالات والتعليم والتجاره الداخلية والخارجية ، ووزارات أخرى حسب الاقتضاء؛

(ب) المنظمات شبه الحكومية المتصلة بالتنمية الصناعية ، مثل المنظمات المعنية بالاستثمار ، والأيدي العاملة ، وتكنولوجيا البحث والتطوير ، والتجارة والتسويق ، والطاقة ، وتنمية الموارد المائية ، والاغذية ، والخدمات المالية والاستشارية ؛

(ج) المؤسسات الكبيرة في القطاعين العام والخاص ؛

(د) الوحدات الصناعية الصغيرة الحجم ؛

(هـ) منظمات الترويج والدعم ؛

(و) الجامعات والكليات التقنية والمعاهد الأخرى للتعليم العالي ،

(ز) المنظمات الاستشارية الخاصة ؛

---

(١) أنظر أيضا : طرائق تنفيذ البرنامج (ECA/IDD.1/INR/WP.4)

(ح) الهيئات الكبيرة الاقتصادية والسياسية وهيئات الأعمال والهيئات الأخرى ذات الصلة (غرف الصناعة والتجارة ، ومنظمات الأيدى العاملة ، والصانعون، والترابطات ، الخ).

أما الوظائف الأساسية للجنة التنسيق الوطنية فهي :

(أ) ضمان التوجيه والارشاد الكاملين من أجل ترجمة اطار عمل العقد الى برامج وطنية ودون اقليمية ؛

(ب) تعريف الادارات الحكومية المختلفة ، والمؤسسات العامة وشبه العامة والخاصة ، والأشخاص المعنيين داخل البلد بأغراض البرنامج الخاص بالعقد ومراميه وأهدافه والآثار المترتبة عليه ؛

(ج) العمل كهيئة استشارية ومساعدة الحكومة في صياغة البرنامج الخاص بعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، وتنفيذه ورصده على الصعيد الوطني . وفي هذا الصدد ، ينبغي للجنة التنسيق الوطنية اعداد ورقة تعرض على مجلس الوزراء للموافقة عليها ، تبين فيها بايجاز عناصر البرنامج وما ستتخذه من تدابير لتنفيذها على الصعيدين الوطني والمتعدد الجنسيات .

وكما في حالة المركز التنفيذي ، يمكن الاستفادة من اللجان أو المؤسسات القائمة اذا كان بوسعها أداء الدور المتوقع من لجنة التنسيق الوطنية ، ويتم بذلك الحد من انتشار المؤسسات .

دال - إشراك الخبراء الوطنيين

ينبغي تعيين خبراء وطنيين في كل بلد للقيام بما يلي :

(أ) العمل مع لجنة التنسيق الوطنية في اعداد التقارير الفنية المتعلقة باعادة صياغة الخطة الوطنية للتنمية الصناعية ؛

(ب) امداد اللجنة المشتركة بين أمانات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو بالمعلومات التكميلية القطرية ، عند الطلب .

هاء - اعادة صياغة الخطط والسياسات الوطنية للتنمية الصناعية

ينبغي العمل على توفير الدعم العام للخطط الوطنية للتنمية الصناعية التي تسعى الى احداث تغيير في البرامج ذات الصلة ، والبدء في مبادرات جديدة . وينبغي، في الوقت نفسه ، استعراض مدونة الاستثمار ، ومنح حوافز تتمشى مع اهداف البرنامج الخاص بعقد التنمية الصناعية لافريقيا .

واو - التعريف بعقد التنمية الصناعية لافريقيا

ينبغي استكمال المواد الدعائية التي سيعدها الخبراء الاستشاريون ، وتوضح تحت تصرف البلدان الافريقية ، بمواد تخص على وجه التحديد ظروف البلد المعني . وينبغي أن تكون لجنة التنسيق الوطنية مسؤولة عن ضمان ترجمة مواد الدعاية التي يقدمها الخبراء الاستشاريون الى اللغات المحلية ؛ وينبغي أن تقوم اللجنة أيضا باعداد مواد دعائية على أساس الخطة الوطنية للتنمية الصناعية التي أعيدت صياغتها .

زاي - تنظيم الحلقات التدريبية الوطنية

ينبغي أن تنظم لجنة التنسيق الوطنية ، بمساعدة الخبير المحلي ، حلقات تدريبية ومناقشات وطنية حول مواضيع البرنامج الخاص بالعقد ، لادماجها في خطة وطنية أعيدت صياغتها للتنمية الصناعية . وينبغي أن يكون اعضاء لجنة التنسيق الوطنية مسؤولين عن تعميم واعداد أوراق مناقشة للحلقات التدريبية حول الموضوعات والأنشطة المبينة في هذه المبادئ التوجيهية . وهذه الأوراق ينبغي أن تشمل مقترحات عملية لمساعدة البلد في احياء الصناعات ، وتمكينه من زيادة مستويات كفاءة الصناعات القائمة ومستويات الاستفادة من قدراتها ؛ وأن تتضمن استعراضا وتشخيصا وتحليلا للهيكل الصناعي الوطني القائم ، وتقييما للموارد الطبيعية ؛ وأن تستعرض المشاريع الأساسية الوطنية والمتعددة الجنسية وتتعرف عليها ؛ وان تقيّم الطاقات والقدرات المحلية ؛ وأن تتناول القضايا الوطنية التي تعتبر ذات صلة باعادة صياغة الخطة الوطنية للتنمية الصناعية. وينبغي أن يعمل أعضاء لجنة التنسيق الوطنية أو الخبراء الوطنيون كموجهين للمناقشة، كل منهم في مجال تخصصه . ويجوز للجنة التنسيق الوطنية ، اذا رأت ذلك مستصوبا ، أن تختار خبيرا من خارج عضويتها للعمل كموجه للمناقشة في موضوع معين .

ومجمل القول أن أهداف الحلقات التدريبية ينبغي أن تكون ما يلي :

(أ) في الأجل القصير : اعادة صياغة الخطة الوطنية للتنمية الصناعية، على أساس مشروع المقترحات الذي أعده أعضاء لجنة التنسيق الوطنية والخبراء الوطنيون ، والذي تم استعراضه ووضعه في صيغته النهائية أثناء الحلقات التدريبية ، ووافقت عليه الحكومة في نهاية المطاف ؛

(ب) في الأجل الطويل : العمل على حفز الأنشطة في القطاعات الصناعية وما يتصل بها من قطاعات ، ورصد تقدمها .

وينبغي أن يضم المشتركون في الحلقات التدريبية ممثلين من المنظمات والمعاهد مشابهين للممثلين في لجنة التنسيق الوطنية .

حاء - تدعيم اللجان دون الاقليمية

ينبغي للجان دون الاقليمية ، التي تلقى المساعدة من المنظمات الدولية الحكومية أو المراكز المتعددة الجنسية للبرمجة والتنفيذ ، والمراكز التنفيذية المعنية ، وتضم ممثلين لبلدان المنطقة الفرعية ، وممثلين للمنظمات دون الاقليمية المعنية بالتكامل الاقتصادي ، وكذلك ممثلين للمؤسسات دون الاقليمية المتصلة بالمالية والبحوث ، أن تقوم باعداد اختصاصات الخبراء الدوليين الحكوميين الذين تتمثل مهمتهم في استعراض المشاريع دون الاقليمية وتحقيق التكامل فيما بينها ، وباستعراض أعمال هؤلاء الخبراء . وينبغي أن تقوم المنظمات الدولية الحكومية المناسبة أو المراكز المتعددة الجنسية للبرمجة والتنفيذ ، بانشاء لجان دون اقليمية في المناطق الفرعية التي لا توجد فيها مثل هذه المنظمات الدولية الحكومية . وينبغي تعزيز عمل اللجان دون الاقليمية بحلقات تدريبية دون اقليمية تبدأ في تحقيق التكامل بين المشروعات المتعددة الجنسية المنبثقة عن الحلقات التدريبية الوطنية أو التي تم تحديدها اثناء تلك الحلقات والمشروعات التي أعدتها المنظمات الدولية الحكومية الافريقية ، بما فيها المراكز المتعددة الجنسية للبرمجة والتنفيذ.وينبغي تقديم تقارير الحلقات التدريبية دون الاقليمية الى اجتماع مجلس الوزراء المعني لاعتمادها .

طاء - إشراك الخبراء الدوليين الحكوميين

ينبغي للجان دون الاقليمية تفويض الخبراء الدوليين الحكوميين للقيام بما يلي :

(أ) دراسة برنامج التصنيع للمنظمات الدولية الحكومية المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة الفرعية ؛

(ب) زيادة بلدان المنطقة الفرعية بجمع المعلومات عن الصناعات القائمة ومقترحات المشاريع الوطنية المتعلقة بالمشاريع المتعددة الجنسية ؛

(ج) اجراء مناقشات مع المنظمات ذات الصلة ، بما في ذلك أيضا المنظمات المشتركة في مخططات تنمية القوة العاملة في المنطقة الفرعية بشأن المخططات المالية دون الاقليمية المتعلقة بتطوير المشاريع الصناعية الأساسية ؛

(د) المساعدة في وضع مشاريع جديدة أو تعديل المشاريع الجاري تنفيذها ؛

(هـ) اعداد مشروع تقرير عن تكامل المشاريع الأساسية المتعددة الجنسية .

وينبغي اذا دعت الضرورة ، أن تطلب اللجنة دون الاقليمية من اللجنة الاقتصادية لافريقيا واليونيدو خدمات خبراء استشاريين لمساعدة الخبراء الدوليين الحكوميين في اعداد المشاريع الأساسية دون الاقليمية .

ياء - الدعاية للعقد على المستوى دون الاقليمي

ينبغي أيضا تنظيم حملات دعائية للتعريف بالعقد داخل افريقيا على المستوى دون الاقليمي، ويمكن أن يتم ذلك بين المراكز التنفيذية الوطنية أو لجان التنسيق الوطنية في المنطقة الفرعية . ويمكن التفكير في اعداد سلسلة من الأفلام أو البرامج الاذاعية لتوزيعها على أوسع نطاق في محاولة لزيادة وعي الجمهور بالبرنامج الخاص بالعقد ، وزيادة ما يمكن أن يسهم به في تحسين المنطقة اقتصاديا واجتماعيا .

الفصل الثالث - الملخّص

ألف - على الصعيد الوطني

ينبغي للحكومات القيام بما يلي :

(أ) تسمية أو انشاء مركز تنفيذي ؛

(ب) تعيين خبير محلي ؛

(ج) تكوين لجان تنسيق وطنية أو تدعيمها ؛

(د) تصميم حلقة تدريبية (تشمل دراسة تلخيصية تقدمها اللجنة المشتركة بين أمانات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو) للمركز التنفيذي ولجنة التنسيق الوطنية ؛

(هـ) تقوم لجنة التنسيق الوطنية باختيار أوراق المناقشة التي تقدمها الى الخبراء الوطنيين ؛

(و) اعتماد خطط وسياسات التنمية الصناعية التي أعيدت صياغتها ؛

(ز) التعرف على الاحتياجات المحددة في مجال تخطيط وتدريب القوى العاملة والاستفادة منها ، وتطوير المؤسسات ؛

(ح) المعاونة في توجيه المساعدات التي ستقدمها اللجنة المشتركة بين الامانات في مجالي القوى العاملة وتطوير المؤسسات ، والاشراف على تلك المساعدات ؛

(ط) تعبئة الموارد المالية وغيرها لتنفيذ الخطة .

وينبغي للجان التنسيق الوطنية ما يلي :

(أ) عقد سلسلة من الاجتماعات لمناقشة الموضوعات المختلفة وتوجيه أعمال الخبراء الوطنيين ؛

(ب) تنظيم حلقات تدريبية وطنية لادماج البرنامج الخاص بالعقد في الخطة الوطنية للتنمية الصناعية ، وذلك بأن توضع في الاعتبار التقارير التي يعدها الخبراء الوطنيون في اطار توجيه ومشاركة لجنة التنسيق الوطنية ، وبمساعدة خبراء دوليين اذا تطلب الأمر ؛

وينبغي للمراكز التنفيذية ما يلي :

(أ) ان تعمل كأمانة للجنة التنسيق الوطنية ؛

(ب) القيام بالدعاية للخطط والسياسات الوطنية للتنمية الصناعية التي أعيدت صياغتها.

باء - على المستوى دون الاقليمي

ينبغي تعزيز أو انشاء لجان دون اقليمية ، تتكون من ممثلين من الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية ، والمؤسسات دون الاقليمية أو المتعددة الجنسية المعنية بالتمويل والبحث والتطوير . وينبغي أن تقوم هذه اللجان دون الاقليمية بما يلي :

(أ) تعيين فريق من الخبراء الدوليين الحكوميين ، يتبع فيه التمثيل نفسه الذي يتبع بالنسبة للجنة دون الاقليمية ، لكي يقوم بزيارة بلدان المنطقة الفرعية للتحميع الأفكار عن المشروعات المتعددة الجنسية ؛

(ب) تنظيم اجتماعات دون اقليمية لفريق الخبراء الدوليين الحكوميين لاستعراض الأفكار عن المشروعات المتعددة الجنسية التي تم الحصول عليها من زياراتهم ومن برامج المنظمات الدولية الحكومية والمراكز المتعددة الجنسية للبرمجة والتنفيذ ؛

(ج) تنظيم حلقات تدريبية دون اقليمية لممثلي المنظمات الدولية الحكومية وبلدان المنطقة الفرعية ، وفريق الخبراء الدوليين الحكوميين ، والخبراء الدوليين وممثلي اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو ، لمناقشة المشروعات دون الاقليمية ؛

(د) تقديم تقارير الحلقات التدريبية دون الاقليمية من جانب السلطات التشريعية المختصة التالية للموافقة عليها :

'١' تقرير غرب افريقيا الى مجلس وزراء الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ؛

'٢' تقرير شرق وجنوب افريقيا الى مجلس وزراء مركز لوكاسا المتعدد الجنسية للبرمجة والتنفيذ ؛

'٣' تقرير افريقيا الوسطى الى مجلس الوزراء المشترك بين الاتحاد الجمركي الاقتصادي لافريقيا الوسطى والاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى ؛

'٤' تقرير شمال افريقيا الى مجلس وزراء مركز طنجة المتعدد الجنسية للبرمجة والتنفيذ .

(هـ) التعريف بتقارير الحلقات التدريبية دون الاقليمية وعقد التنمية الصناعية لافريقيا . باستخدام المواد التي أعدها الخبراء الاستشاريون والمواد التي أعدتها اللجنة نفسها ؛

(و) تقديم المساعدة الى اللجنة المشتركة بين الأمانات لدى اضطلاعها بتقديم المساعدة في مجال القوى العاملة وتطوير المؤسسات .

المرفق الأول

معايير اختيار المشروعات الصناعية الأساسية على الصعيد الوطني

الهدف من المعايير العامة لاختيار المشروعات الصناعية الأساسية على الصعيد الوطني والواردة أدناه ، أن تكون دليلا تسترشد به البلدان الافريقية عند وضع معاييرها الخاصة بها .

الصناعات القائمة على الموارد

يقوم المشروع بالمهام التالية :

(أ) يستغل الموارد الطبيعية المحلية (المواد الخام والطاقة) اللازمة لعمليتي التجهيز الأولية والثانوية ؛

(ب) يلبي الطلب المحلي أو يتيح امكانية التصدير ؛

(ج) يفسح مجالا واضحا للتنمية المتكاملة لأي فرع أو فرع ثانوي صناعي ؛

(د) يعزز الصلة مع الأنشطة الاقتصادية الوطنية ، وبالامكان أيضا أن يحدث هذا في المنطقة الفرعية ؛

(هـ) يفسح مجالا لتطوير التكنولوجيا الملائمة ، بما في ذلك التكنولوجيات التقليدية ؛

(و) يحدث انعاشا لوحدات الانتاج ويعمل على ترشيدها والارتقاء بها وتنويعها، حيثما أمكن ذلك ؛

(ز) ينتج بنودا وسيطة وأجزاء وعناصر ولوازم تتعلق بالصناعات القائمة أو المعتزم تنفيذها ؛

(ح) يوفر فرص العمل والتدريب للقوى العاملة المحلية ؛

(ط) يعمل ، حيثما أمكن ذلك ، على احلال المواد الطبيعية ، وخاصة المتجددة منها ، محل المواد الاصطناعية التركيبية ؛

(ي) يسهم في بلوغ الاكتفاء الذاتي في الأغذية بصفة خاصة وفي التنمية الريفية بصفة عامة ؛

(ك) يتيح حدوث تأثيرات مضاعفة تنهض ليس فقط بالتكامل على الصعيد الوطني بل أيضا بالتكامل على الصعيد دون الاقليمي .

المرفق الأول (تابع)

الصناعات ذات الأساس الهندسي

يقوم المشروع بالمهام التالية :

(أ) يفي باحتياجات الاصلاح والصيانة المتعلقة بالصناعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى ؛

(ب) يقوم بالعمليات الأولية والثانوية لتحويل المعادن ، مثل سبك المعادن والخردوات المعدنية والتركيبات والتجهيزات ؛

(ج) ينتج الأجزاء والمكوّنات اللازمة لصنع المعدات والآلات المتعلقة بانتاج الأغذية والانتاج الزراعي وتجهيزه وبالنقل والمواصلات ، وكذلك توليد الطاقة ونقل القدرة الكهربائية ؛

(د) يطوّر مرافق الدعم الأساسية مثل المسابك وورش الحدادة ، والمعالجة الحرارية والمشغل الصناعي وغرفة العدد وتصنيع المعادن وصبّها وفحص المنتجات ؛

(هـ) يوجد صلات مع القطاع الهندسي الفرعي وخدمات الدعم مثل تصميم المنتجات والآلات والمصانع ، والهندسة الصناعية ، وكذلك سدّ ثغرات الانتاج ؛

(و) يقوم بتصنيع التصميمات الميدانية المجربة والنماذج الأولية ، مما يكفل التسويق التجاري لنتائج البحث والتطوير ؛

(ز) يقلل اعتماد البلد على مدخلات العوامل الصناعية الخارجية (قطع الغيار، المكوّنات ، اللوازم ، الخ) ؛

(ح) يسهم في تدريب القائمين بالتشغيل .

المرفق الثاني

معايير اختيار المشروعات الصناعية الأساسية المتعددة الجنسية ودون الاقليمية

لكي يكتسب أي مشروع صناعي صفة مشروع صناعي أساسي متعدد الجنسية أو اقليمي، ينبغي أن يلبي جميع الشروط الأساسية في المجموعة الأولى وشرطا أو أكثر من الشروط الاضافية في المجموعة الثانية .

أولا - الشروط الأساسية

يقوم المشروع بالمهام التالية :

(أ) يوفر المدخلات للقطاعات ذات الأولوية المحددة في خطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية ، أي قطاعات الأغذية والنقل والاتصالات ، والطاقة ؛

(ب) يوفر تكاملا فعالا وارتباطات فعالة مع الأنشطة والهياكل الأساسية الصناعية والاقتصادية الأخرى في المنطقة الفرعية ؛

(ج) يستخدم الموارد الطبيعية الافريقية (الموارد الخام والطاقة) وينهض بمستواها ، الى أقصى مدى ممكن ، وذلك فيما يعود بالفائدة على المنطقة الفرعية أولا ، والبلدان الافريقية الأخرى ثانيا ، والبلدان غير الافريقية ثالثا ؛

(د) ينتج مواد وسيطة لمزيد من التجهيز أو التركيب في الصناعات القائمة أو المخطط انشاؤها أو السلع الهندسية ، لا سيما ما يتعلق منها بانتاج وتجهيز الأغذية وبمواد البناء ، والمنسوجات ، والطاقة ، والنقل ، والتعدين ؛

(هـ) يلبي أولا وبصورة رئيسية ، على نحو مباشر أو غير مباشر ، الحاجات الأساسية للشعوب في بلدان المنطقة الفرعية ، واذا لزم الأمر ، في البلدان الافريقية الأخرى ؛

(و) يشمل '١' وفورات الانتاج الكبير ، '٢' والتكنولوجيا المعقدة أو النهوض بالتكنولوجيا ، '٣' والاستثمارات الكبيرة ، '٤' والسوق (أو الأسواق) التي يتعذر على البلدان الفردية في المنطقة الفرعية الوصول اليها ؛

(ز) يتيح مجالا للتعاون، لاسيما فيما بين البلدان الافريقية ، وذلك في ترتيبات التوريد والشراء الطويلة الأجل والمتعلقة بالمواد الخام ، والمواد الوسيطة والنهائية ؛ والتعاقد من الباطن ؛ والمقايضة ؛ وحيازة أسهم رأس المال ؛

(ح) يساهم في التقليل من اعتماد المنطقة الشديد على المدخلات الخارجية من عوامل الانتاج .

المرفق الثاني (تابع)

ثانيا - الشروط الاضافية

يقوم المشروع بالمهام التالية :

(أ) يوفر ميزة (أو مزايا) مقارنة ، فعلية أو محتملة ، بالنسبة لمشروع مماثل (أو لمشاريع مماثلة) في مجموعات أخرى من البلدان (الأفريقية أو غير الافريقية) وبخاصة فيما يتعلق بالمواد الخام والطاقة والهياكل الأساسية اللازمة ؛

(ب) يستكمل مشروعا ذا صلة (أو مشاريع ذات صلة) أو وحدة (أو وحدات) انتاجية قائمة في المنطقة الفرعية ؛

(ج) تكون له القدرة على كسب النقد الأجنبي من خلال تصدير منتجاته ويشمل النهوض بمستوى المواد الخام ؛

(د) يؤدي الى استصلاح وترشيد وحدة (أو وحدات) انتاجية قائمة ؛

(هـ) يستعيض ، كلما كان ذلك عمليا ، عن المواد الاصطناعية بالمواد الطبيعية وبخاصة المتجددة منها .

- - - - -

Printed in Austria
V.83-57859 February 1984 2,000